

على نمو الحركة الشعبية والوطنية اللبنانية وتديجتها ، تحت هيمنة النظام الرجعي « . ولهذا رأيت الجبهة في بيان سليمان فرنجية او ما سمي بالوثيقة الدستورية ، مجرد تعاطي مع القشور والبقاء على سطح المشكلة وقد ابقى المشكلة ضمن الاطار الطائفي ، وأعلنت بان « اي حل للمشكلة اللبنانية يقوم على تنفيذه من تلطخت ايديهم بدماء الابرياء والوطنيين ، لا يمكن ان ينال ثقة وقناعة ورضى الغالبية الساحقة من الجماهير وطلاتها المناضلة اللبنانية والفلسطينية ... وما لم تعالج المشكلات اللبنانية والفلسطينية معالجة وطنية واجتماعية جذرية ، فان صاعق التفجير المرهف الحساسية ، سينفجر لدى اول ضغط خفيف عليه » ، وأكدت على اثنين :

١ - ان المعالجة الجذرية للمشكلات اللبنانية - اللبنانية تكون بالتصدي لحل مشكلة الفئات الشعبية المستغلة والمقهورة ، ورفع الظلم عنها واسقاط الاستغلاليين الاحتكاريين السامرة .

٢ - اما المعالجة الجذرية للمشكلات اللبنانية - الفلسطينية فتكون بالتصدي لمؤامرة التسوية السياسية ورفضها رفضا حازما وقاطعا بحيث تتوحد على اساس ذلك قوى حركة المقاومة الفلسطينية ، بما فيها القوى المرتبطة بسوريا ، ويحيث تتوحد القوى والجهود الوطنية اللبنانية لدرء المؤامرة الانعزالية الوثيقة الصلة بالتسوية السياسية .

■ « المبادرة » السورية

من هنا كان موقف الجبهة واضحا من « المبادرة السورية » ومساندة الحكم السوري لجبهة الكفور - في الوقت السابق للاجتياح العسكري السوري لبعض المناطق اللبنانية - فقد شددت الجبهة في حينه على ان « الموقف السوري الوحيد المقبول ، لحل المشكلة ، هو موقف الدعم الكامل والاسناد الحقيقي للحركة الوطنية والمقاومة ، ومدعمها بالسلح والعطاء وكل الدعم المطلوب ، وبدون تحفظ ، وكل ما عداه من محاولات الوصاية والاحتواء والهيمنة ، لن تؤدي الا الى ضياع رضيع سوريا لبنانيا وفلسطينيا وبالتالي عربيا » . فاسلوب المساومة والمهادنة والتسويات والوصاية والهيمنة ، لن يكون الا في صالح الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية « التي تبتز التنازلات وتحتل المواقع واحدا اثر الاخر ، مما يهدد بسقوط النظام السوري وسقوط دوره ليس في لبنان وفلسطين وحسب ، بل في سوريا نفسها والعالم العربي ككل » .

ان موقف الريبة والتخوف الذي وقفته الجبهة الشعبية مما بدا في البدء مبادرة سورية لوقف القتال في لبنان ، كان ينطلق من وعي الجبهة بان سوريا بكل تحركاتها الاردنية واللبنانية والفلسطينية ، تقف ضمن اطار التسوية السياسية ، وان وقوعها داخل هذه الدائرة سيجعلها طرفا حريصا على منع الحسم الوطني الديمقراطي وعلى حماية

النظام الرجعي القائم ، كما يجعلها حريصة على تجديد الهيمنة وفرض الوصاية على المقاومة الفلسطينية في آن .

لقد حققت « المبادرة » السورية وقفا لاطلاق النار في شهر اذار الماضي ، ونجم عن ذلك زيارة فرنجية لدمشق والوثيقة المسماة دستورية التي تمخضت عن هذه الزيارة . وهي كانت في الواقع محاولة فرض حل على اساس اعادة بناء السلطة على اسس المصالحة العشائرية وتوزيع الحصص بين البورجوازيين - الاسلامية والمسيحية - وتجديد هيبة الدولة واجهزتها القمعية في ظل هيمنة سورية . وهذا يتفق في الواقع مع مصالح البورجوازية اللبنانية بجناحيها ، ويعيد لها سلطتها على الجماهير والحركة الوطنية ، كما يتفق مع دور النظام السوري في التسوية الاستسلامية ، من حيث تطلعاته الى بناء جبهة تفاوض واسعة يكون فيها الاردن ولبنان والمقاومة الفلسطينية تحت جناحه . وبالفعل ، وبالاجتياح العسكري السوري في لبنان ، لعبت دمشق دور المنقذ للانعزاليين من هزيمة محققة ، من خلال تدخلها العسكري الذي جاء في اللحظة الحرجة عائقا اساسيا امام طريق الحسم لصالح الجماهير اللبنانية والفلسطينية ، ولصالح الخط الوطني الذي يحقق مصالحها ، لانه شكل اداة الحماية الرئيسية للنظام المتهاوي وقواه الفاشية .

ولهذا كانت الجبهة الشعبية واضحة وحازمة الموقف من ظهور نوايا العامل السوري الذي اقتحم الساحة اللبنانية ، فدعت الى « الاستمرار في التصدي وعدم اجهاض هذا القتال الوطني الواسع باية مساومات جوفاء ... فلنستثمر المعركة هذه المرة حتى يصاب الفاشيون بهزيمة كافية لدفعهم الى الاقتلاع عن المضي في تنفيذ مؤامرتهم الدموية الدنيئة ، ولرد ، الوسطيين المتخاذلين ، والمتأمرين على وحدة الحركة الوطنية وحركة الجماهير ، عن الاستمرار في مناوراتهم التصوفية والفاشية الصبائية : استمرار التصدي وتصعيده لحسم الصراع نهائيا لصالح الجماهير ومطالبها الوطنية والديمقراطية » .

■ الوساطات ، المساومات ، الابتزاز

وقد واصلت الجبهة الشعبية دعوتها تلك ، مشددة على ضرورة مقاومة التدخل العسكري السوري ، الذي دخل طرفا ضد الحركة الوطنية والمقاومة ، ومساندا للقوى الانعزالية ، التي كانت على شفير الهزيمة آنذاك ، وضمن حسابات نظام دمشق في التسوية السياسية . فحذرت الجبهة من ان الحركة الوطنية والمقاومة والجماهير قد تعلمت بان اصحاب الوساطات والمبادرات الساعين لفرض وصايتهم وديكتاتوريتهم ، لا يمارسون ضغوطهم ونفوذهم الا على المقاومة والحركة الوطنية ، وليس لهم تأثير وسلطان على القوى الرجعية ،



فرنجية ، شمعون ، الجميل ، قسيس ، باهي الانعزالي مطية المخطط الاميركي - الاسرائيلي

الانعزالية ، « بحيث تكون محصلة مواقفهم لصالح الانعزاليين ، وعلى حساب الشهداء والجماهير ، لان « الاميركي البشع » لا يرضى بانتصار الجماهير اللبنانية ، ولا يتكرم باعادة اجزاء من الجولان اذا لم يقبض الثمن غاليا ومقدما ... وان سبيل وقف القتال والنزف ، لا يتم الا بالمتابعة وحتى الهزيمة العسكرية الكاملة للرجعيين » .

ولم تكن المواجهات العسكرية بين قوات الاحتلال السوري والقوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية ، وسياسة القمع والاضطهاد التي مارسها هذه القوات ضد الوطنيين في المناطق التي احتلتها ، لم تكن وحدها ما اثبت صحة مواقف الجبهة منذ بداية المداخلات السورية . بل ان لحظات عديدة اثبتت بدورها سلامة هذا الخط ، وصحة تحذيراتها المتكررة للقيادات الفلسطينية النازعة باستمرار نحو التسويات ، فمحادثات صوفر ، واتفاقي دمشق المخزي ، وجولات المحادثات في شتورا ، ومن ثم المحادثات الفلسطينية - السورية في دمشق ، كلها اكدت :

● اصرار نظام الحكم السوري على هدر دماء الشهداء ، وواد تطلعات الحركة الجماهيرية اللبنانية المشروعة ، وفرض الوصاية على المقاومة الفلسطينية ، بتحجيمها ومصادرة بندقيتها ، استعدادا لقطار التسوية السياسية التي تنتظر الانتظمة الاستسلامية ، تحركه قريبا من واشنطن .

● سقوط سياسة المهادنات والمساومات التي تنتهجها بعض قيادات المقاومة ، كـ « تكنيك » حسب زعمها لحماية رأس المقاومة ، ورد المؤامرة التصوفية عنها . وسقوط سياسة التراجعات نتيجة الرضوخ لابتزازات الخصم ، بعدما ثبت بالمللوس لجماهيرنا الوطنية اللبنانية والفلسطينية ، انها لا تشعب نهم الخصم بل تغريه الى طلب المزيد تدريجيا ، حتى يحصل على ما توهاه من

صعوبات الوضع ... فلنرفض المساومات والاهام ، ولنستمر في الاعداد للمعركة لطرد السوريين وسحق الفاشيين واقامة لبنان الوطني الديمقراطي العلماني ، وحماية الثورة الفلسطينية وكل مكتسباتها عبر الصمود والصبر والاعداد والقتال » .

■ المؤامرة مستمرة

وببدء تنفيذ مقررات مؤتمر الرياض والقاهرة ودخول قوات الردع العربية ووقف اطلاق النار - باستثناء الجنوب - كان واضحا بان المقاومة الفلسطينية بشكل خاص ، قد عبرت العتبة الى فترة ادق واصعب فترات وجودها ، وتفوق خطورتها بابعاد ، مرحلة ما بعد « الاردن ١٩٧٠ - ١٩٧١ » . فهل تراجع المتآمرون والمتواطون معهم ؟ يتصور الكثيرون ان المؤامرة قد توقفت . ولكن خطأ وخطورة هذا التصور ان المؤامرة لم تصل الى استكمال اهدافها بعد ، وان قطعت شوطا واسعا في هذا الاتجاه . واول هذه الاهداف التي تريد المؤامرة تحقيقها كاملة ، هو نزع البندقية الفلسطينية من ايدي الشعب الفلسطيني ، لان بقاءها في ايديه ، يقاتل بها العدو الصهيوني ، يتناقض مع هدف جر الشعب الفلسطيني الى جنيف لتوقيع وثيقة الاستسلام والاعتراف بالعدو الصهيوني فوق ارضنا ، فلسطين .

وقد حرصت الجبهة في خضم الاضاليل والتبريرات والمخادعات ، على التحذير من « ان فشل وصول المؤامرة الى تحقيق هذين الهدفين يعني ان المؤامرة مستمرة ، ولن تتوقف الا ان استطاعت القوى والانظمة الرجعية والمستسلمة تحقيقها ... وان مؤشرات استمرار المؤامرة في لبنان التي بدأت باساليب وطرق جديدة بعد مؤتمر الرياض والقاهرة ، مؤشرات بارزة وواضحة » . وليست اقلها استمرارها في جنوب لبنان واستبعاد القبة العربية اية مقررات حول وقف القتال هناك ، لان الدور الاسرائيلي - الانعزالي المنسق في جنوبنا ، والمستمر هو الذي سيكفل السد المحكم لهامش حرية حركة المقاومة في التواجد والعمل منه ، والذي يضمنه لها اتفاق القاهرة الشهير ، بعدما تكون قد جردت المخيمات من السلاح - وهو المطلب الذي تسعى قيادة قوات الردع وسلطة العهد الجديد (والجبهة الانعزالية) الى تحقيقه فرضا ، ليتحقق كاملا هدف مصادرة البندقية الفلسطينية وشل المقاومة الفلسطينية تمهيدا لاستئناس مساعي التسوية النهائية مع العدو الصهيوني ، التي تنتظرها الرجعية والاستسلاميون العرب بحرارة ومن دون حرج .

وقد دعت الجبهة الى استثمار المؤشرات الايجابية على الساحة اللبنانية لافشال وعرقلة عملية استكمال المؤامرة ، والتصدي لها لاطول فترة ممكنة . وهذه المؤشرات بنظرنا : ١ - وضوح الرؤية حول اهداف المؤامرة لدى العديد من الاطراف

الوطنية ، الفلسطينية ، واللبنانية ، وبعض الانظمة العربية ، ٢ - وعي قواعد الثورة وكوادرها لمخاطر المؤامرة الهادفة اسقاط البندقية الفلسطينية من ايديهم ، او لجحها على الاقل . ٣ - استعداد البندقية اللبنانية الوطنية على القتال وعلى حماية المقاومة . ٤ - وقوف هذه البندقية اللبنانية المقاتلة جنبا الى جنب ، مع البندقية الفلسطينية المقاتلة في الجنوب ، لمقاتلة العدو الصهيوني .

« ان مسؤوليتنا تاريخية وعظيمة في كشف المؤامرة واطرافها واخطارها ، ومن ثم في خلق الاداة الثورية الحقيقية القادرة على المواجهة والتصدي وصنع النصر رغم اسوأ الظروف والاحتمالات » .

لقد وصلنا اليوم في الواقع ، الى مرحلة « القضم والهضم » . الى مرحلة مماثلة لمرحلة تجربة الاردن بعد وقف مجزرة ايلول ، ١٩٧٠ ، والتي استمرت طوال اشهر ، تقضم ما تستطيع في مجابهات وعمليات محدودة ، ضد المقاومة ، تهضمها ومن ثم تستعد لعملية القضم التالية ، لهضمها . وقد ساهمت القيادات التراجعية الانهزامية في تسهيل خطة « القضم والهضم » التي اتبعها النظام الهاشمي ، حتى تمكن من تسديد ضربته القاضية في جرش ، ضد مناضلينا المحاصرين .

فبينما تسعى قيادة « قوات الردع العربية » لفرض اتفاق القاهرة في بيروت والضواحي ومصادرة الاسلحة الثقيلة ، تستمر الاوضاع المتفجرة في جنوب لبنان وتتضح اكثر فاكثر نوايا المتأمرين بتحويله الى جرش اخرى لضرب الثورة ، خاصة بعد تصريحات العدو عن رفضه عودة المقاومة الى هذه المنطقة ، والصمت العربي الرسمي في العواصم العربية ، وهو صمت بمثابة اعتراف صارخ بالتواطؤ من جانب انصار التسوية الامبريالية ، لان ايقاع الثورة الفلسطينية في شرك « جرش اخرى » يضمن لهم كما يراهنون ، « اشلاء مقاومة » من السهل لهم جرها الى جنيف لتقبل بفتات مائدة التسوية النهائية مع العدو التي يسعون لها . ولا يمكن للمؤشرات الايجابية في الساحة ، اللبنانية والفلسطينية ، والتي تمكننا من مواصلة التصدي للمؤامرة ، لدحرها ، لا يمكن لها ان تتطور بشكل طبيعي وثور ، « في ظل وجود بعض القيادات الفلسطينية المساومة والمتذبذبة والتي اثبتت كل سياساتها السابقة ، فشلها سواء على صعيد التسوية التصوفية او على صعيد الازمة اللبنانية . لذا فعلى قيادة المنظمة مسؤولية مراجعة كل سياساتها السابقة ونقد كل ممارساتها الخاطئة ... وانما نقول ذلك من اجل تعزيز مسيرة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتدعيم نمط العلاقات الثورية الفلسطينية - اللبنانية الوطنية ، بعيدا عن اجواء الوصاية والاحتواء وحرصا على دفع خطوات العمل الكفاحي المشترك الى الامام » .